

تقرير «الشان»

ارتفاع سيولة سوق العقار إلى 3,9 مليارات دينار في 2013

جديدا، بنحو 4447 مليون دينار، في عام 2007، وهو أعلى مستوى حققه خلال الـ 12 سنة الماضية، ولكنه سرعان ما تراجع، مرة أخرى، في عام 2008، واستمر هذا التراجع، في عام 2009 الذي حقق فيه ثاني أدنى مستوى سيولة، منذ عام 2000، من دون احتساب أثر التضخم، ثم عاد وتعافى، من جديد، في عام 2010، وامتد هذا التعافي إلى عام 2013.

وحققت سيولة نشاط السكن الخاص، ارتفاعا، في عام 2013، فارتفع نصيب السكن الخاص من سيولة السوق، وكالات وعقودا، إلى نحو 1944 مليون دينار، بينما انخفضت مساهمته النسبية إلى نحو 49,4% من سيولة السوق، حيث كان نصيبه نحو 55,6%، من سيولة السوق، في عام 2012. وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص نحو 4,9%، مقارنة بعام 2012. وارتفعت تداولات نشاط السكن الاستثماري، إلى نحو 1522 مليون دينار، مع ارتفاع في نسبة مساهمته، من سيولة السوق، إلى نحو 38,7% في عام 2013، فيما كان نصيبه نحو 35,7% من سيولة السوق في عام 2012. وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الاستثماري نحو 28,0%، مقارنة بعام 2012.

15,8 مليار دينار جملة الإيرادات المحصلة

في 6 أشهر من السنة المالية الحالية

دينار، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري يبلغ نحو 141,859 مليون دينار، بينما كان المقدّر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بأكملها، نحو 1,2127 مليار دينار، أي أن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية، بأكملها، بنحو 490 مليون دينار، عن ذلك المقدّر، إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات بالمعدل الشهري المذكور، بنفسه.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 21,0026 مليار دينار، وصرف، فعليا - طبقا للنشرة -، نحو 19,30 / 2013، بنحو 5,101 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ 850,171 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتماد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، كما أن الإنفاق، في الأشهر الأخيرة من السنة المالية، أعلى من مثيله في الأشهر الأولى منها.

ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن فائض الموازنة، في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 10,7212 مليارات دينار، إلا أننا نرغب في نشره من دون التصحح باعتمادها، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في نهاية هذه الأشهر الستة، سيكون أقل من الرقم المنشور، فهناك نفقات مستحقة ولكنها لم تصرف، فعلا، والمعدل الشهري للإنفاق سيكون تصاعديا، بما يعمل على تقليص الفائض، كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، وقد يكون أقل، مع صدور الحساب الختامي، ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات المقدرة.

التطور التاريخي لدور النفط في الصادرات الكويتية

الصادرات الكويتية لنحو 88,1% عام 1998، ثاني أدنى قاع لها بعد عام 1982 وفق بياناتنا.

أما الدورة الثالثة للصادرات النفطية الكويتية فكانت في الفترة 1998 - 2009، وتتميز بكونها لم تشهد العودة للنسب القياسية للصادرات النفطية، لا من حيث الارتفاع ولا من حيث الانخفاض، وكانت أقصى نسبة بلغت نحو 94,9% عام 2006، أي خلال الطريق إلى ذروة الفقاعة المالية، العالمية والمحلية، وقبل انفجارها عام 2008، لتتخفص على إثرها نسبة الصادرات النفطية إلى نحو 90,6% عام 2009، وتعلن بذلك نهاية الدورة الثالثة وبداية الرابعة، التي لا تزال في عمارها حتى اليوم، والتي شهدت صعودا مستمرا لنسبة الصادرات النفطية لتبلغ أعلها حتى الآن عام 2012 عند نحو 95,5%، مقدرته من مستويات عامي 1974 و 1991 القياسية تاريخيا، وذلك بعكس الأهداف المعلنة لخطة التنمية المقررة في فبراير 2010، والتي جعل أجها في نهاية مارس 2014.

وتتمثل هذه الدورات الثلاث الأولى فرصا مهددة لتتبع الصادرات، أو هي تؤكد أن الكويت لم تفعل شيئا، ونحن لا نزال في الدورة الرابعة التي لا يبدو أننا نستغلها جيدا، وتحديد فترة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية، التي يواكبها عادة ارتفاع في إيرادات الدولة وارتفاع للسيولة في الاقتصاد، وبالتالي يمكن استغلال هذه الموارد للتخطيط الدقيق وطويل الأمد لتطوير قطاعات إنتاجية وبديلة عن النفط ولها قابلية للتصدير، بحيث تحول الانخفاض الدوري في نسبة الصادرات النفطية من سبب لأزمة اقتصادية إلى فرصة لتنشيط مركز القطاعات المنتجة والمصدرة الوليدة، والانفكاك من أسر الاعتماد على النفط، هذا الاعتماد الذي جعل الكويت تحتل موقعا متخلفا وتابعا في الاقتصاد العالمي، هو موقع الدولة المصدرة للمواد الخام بالدرجة الأولى وضع شبه بوضع جمهوريات الموز في أميركا اللاتينية، في القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي تخصصت بإنتاج الفاكهة للدول المتقدمة، فقط، من دون تطوير صناعات متقدمة.

باني فاضل التقرير على موقع «الانباء» الإلكتروني

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي ان عام 2013 انتهى، وكانت حصيلته إيجابية، إذ ارتفعت سيولة سوق العقار إلى نحو 3935,8 مليون دينار، أي ما نسبته 18,0% مقارنة بسيولة عام 2012 البالغة 3334,6 مليون دينار. وجاءت سيولة عام 2013 في الترتيب الثاني، خلال الـ 14 سنة الفائتة، بدءا من عام 2000 وانتهاء بعام 2013. وبلغت سيولة النصف الثاني من عام 2013 نحو 2107,8 ملايين دينار، حيث كانت أعلى من سيولة النصف الأول والبالغة نحو 1828 مليون دينار.

وأستعرض التقرير دورات سوق العقار المحلي لـ 14 سنة ماضية، حيث قال ان السوق العقاري بدأ بارتفاع، بعد عام 2000، لثلاثة أعوام متتالية، حتى نهاية عام 2003، ليصل مستوى سيولته إلى نحو 2828 مليون دينار، لتعود مؤشرات ضعفه إلى الظهور في عام 2004، ولتستمر هذه المؤشرات، حتى نهاية عام 2005، التي حقق فيها سيولة بلغت نحو 2231 مليون دينار. وشهد 2006 تحسنا واضحا، في سيولة السوق، رغم أنه كان عام تصحيح، في أسواق المال الإقليمية والبورصة الكويتية، واستمر حتى سجل مستوى سيولة قياسيا.



مرافق لتصدير النفط الكويتي

العام 2014 وأكثر فيما بعد، وتفيد السيناويوهات السابقة بتراوح أسعار النفط في نطاق ضيق ما بين 103 و 105 دولارات للبرميل في السنة المالية الحالية. وعلى الرغم من أنها أقل من أسعار العام الماضي التي بلغت 107 دولارات، إلا أن ذلك لا يزال يشير إلى سنة أخرى من الإيرادات الحكومية القوية، وبالفعل، فإن البيانات الرسمية تشير إلى تحقيق إيرادات بمقدار 15,8 مليار دينار خلال النصف الأول من السنة المالية 2013-2014، أي أقل من توقعات الحكومة للسنة بأكملها بواقع مليار دينار فقط، وبافتراض أن الإنفاق الحكومي، كما هو متوقع، قد ياتي أقل بنسبة 5% إلى 10% من تقديرات الحكومة، فقد تحقق الميزانية فائضا يتراوح ما بين 11,8 و 13,3 مليار دينار وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وسيعادل ذلك ما بين 23%/ و 26% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2013.

بواقع 0,4 مليون برميل سنويا عن العام السابق)، فقد يهبط سعر خام التصدير الكويتي بشكل طفيف فسي النصف الثاني من العام 2014 ولكن يبقى مدعوما عند ما يقارب 100 دولار. أما إذا جاء إنتاج الدول من خارج منظمة أوبك أعلى من التوقعات، فقد يرتفع المخزون بشكل أكبر بواقع 0,7 مليون برميل يوميا في العام 2014، وقد يهبط سعر خام التصدير الكويتي إلى أقل من 100 دولار للبرميل بحلول 90 دولارا بحلول نهاية العام، ومن المحتمل أن تقوم منظمة أوبك، بقيادة السعودية، بخفض إنتاجها لمنع هبوط أسعار النفط بهذا الشكل الكبير، وعلى العكس، إذا جاء نمو الطلب أعلى من التوقعات بواقع 0,3 مليون برميل يوميا، قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، في هذه الحال، قد يتسارع سعر خام التصدير الكويتي إلى حوالي 110 دولارات للبرميل في بداية

سعر خام التصدير

الكويتي قد يهبط

بشكل طفيف في

النصف الثاني

من 2014 ولكن

يبقى مدعوماً عند

ما يقارب

100 دولار



«كايتال ستاندرز»: تصنيف «بوبيان» للتأمين التكافلي بدرجة BB مع تحديث النظرة المستقبلية إلى نظرة إيجابية

هيكل التكلفة لديها الذي انعكس أيضا على البيانات المالية في الربع الثالث لسنة 2013. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأقساط التأمينية الإجمالية المتزايدة للشركة من المتوقع أن تدعم أداء عقود التأمين لشركة بوبيان للتأمين التكافلي على المدى القريب.

وقد تم تحديث النظرة المستقبلية لشركة بوبيان للتأمين التكافلي من «مستقرة» إلى «إيجابية».

وتعكس النظرة المستقبلية الإيجابية توقعات وكالة كاييتال ستاندرز بتحسن ربحية بوبيان للتأمين التكافلي مع تخفيض تكاليف التأمين وزيادة دخل الشركة المتكرر (من حصص الأرباح) من المحفظة الاستثمارية. كما تتوقع وكالة كاييتال ستاندرز أن تستفيد شركة بوبيان للتأمين التكافلي من التغيير في مزيج الأقساط التأمينية الإجمالية للشركة مع زيادة تعرضها لشرائح أكثر ربحية، كما أن المستويات الملائمة للرفع والسيولة تدعم النظرة المستقبلية الإيجابية.

اعتماد شركة بوبيان للتأمين التكافلي على إعادة التأمين أخذ في الانخفاض علاوة على إعادة التأمين القابل للاسترداد reinsurance recoverable الذي يعتبر منخفضا جدا، ويقيّد التصنيف خسائر عقود التأمين والعوائد السلبية للاستثمار كما أن القوة المالية للشركة مضغوطة بفعل المحفظة الاستثمارية التي حققت خسائر في السنة المالية 2012، إلا أن الشركة بصدد تغيير استثماراتها، ومن المتوقع تحسين الدخل من حصص الأرباح لشركة بوبيان للتأمين التكافلي على المدى القريب إلى المتوسط. وفي السنة المالية 2012، تأثر أداء التأمين متأثرا غير ملائم بارتفاع تكاليف التأمين والارتفاع الملموس في المطالبات، مما نتج عنه عجز من عمليات التأمين الرئيسية.

ومع ذلك، ونظرا للتغيير في شبكة التوزيع ومزيج الأقساط التأمينية الإجمالية للشركة، فإنه من المتوقع أن تحسن شركة بوبيان للتأمين التكافلي

أكدت وكالة كاييتال ستاندرز لتصنيف تصنيف القوة المالية لشركات التأمين (FSR) بدرجة BB وبدرجة «BBBKW» على المقياس المحلي لشركة بوبيان للتأمين التكافلي، كما تم تحديث النظرة المستقبلية للتصنيف من «مستقرة» إلى «إيجابية».

وذكر تصنيف الوكالة أن شركة بوبيان للتأمين التكافلي حسنت وضعها بحصة سوقية تبلغ 9,33% في السنة المالية 2012 مقارنة بحصتها السوقية التي بلغت 7,68% في السنة المالية 2011 وسطفا منافسة شديدة في شريحة التأمين التكافلي في الكويت، كما حقق إجمالي الأقساط التأمينية نموا بلغت نسبته 75,75% في السنة المالية 2012. ويدعم تصنيف شركة بوبيان للتأمين التكافلي السمعة القوية وانخفاض الرفع المالي، وإضافة إلى ذلك، فإن وضع السيولة الذي تتمتع به الشركة قوي جدا، كما أن استراتيجيات الاحتياطيات المحفظة تدعم أيضا وضع السيولة بالشركة. هذا بالإضافة إلى أن

«بيان»: الضغوط البيعية أثرت على تداولات الأسبوع الماضي

الصغيرة مقابل تحرك بعض المستثمرين على بعض أسهم الشركات القيادية وذلك في إطار تحرك المحافظ والصاديق الرئيسية بانتقائية. وبين أن السوق شهد في أولى جلسات الأسبوع تباينا في الأداء والمؤشرات بسبب اختلاف تحركات المتداولين واستمرار عمليات المضاربة القوية التي طالت أسهم الشركات منخفضة القيمة وبعض الأسهم القيادية خصوصا في قطاع الاستثمار.

قال تقرير اقتصادي متخصص ان سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) أغلق تعاملات الاسبوع الماضي على ارتفاع بعد ثلاث جلسات متتالية من التراجع بينما أغلق المؤشر الوزني على انخفاض.

وأضاف تقرير شركة الاولي للوساطة المالية ان المؤشر السعري أغلق الاسبوع على ارتفاع بواقع 42 نقطة في حين انخفض المؤشر الوزني و«كويت 15» بواقع 0,26 و 1,43 نقطة على التوالي. وأوضح ان مستويات السيولة شهدت ارتفاعا مضاعفا في القيمة قياسا الى الاسبوع السابقة بعد ان أغلق المؤشر الرئيسي على قيمة متداولة تجاوزت 50 مليون دينار.

ونكر ان آخر جلسات الاسبوع الماضي شهدت تراجعا نسبيا في النشاط على بعض الاسهم

استمرار عمليات المضاربة في التأثير على مجريات التداول ما أدى إلى تذبذب المؤشرات الرئيسية للسوق حيث تركزت هذه العمليات على الأسهم الصغيرة خصوصا لاسيما سهم قطاعي العقار والخدمات المالية.

وأشار إلى أنه برغم التذبذبات التي شهدتها السوق إلا أن عمليات الشراء الانتقائية وعمليات التجميع لم تكن غائبة في التأثير على أداء المؤشرات لاسيما على جلسة التداول الأخيرة التي شهدت ارتفاع المؤشر السعري غير الاسبوع عبر ما خفف من الخسائر على المستوى الاسبوعي.

قال تقرير اقتصادي متخصص ان سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» شهد أداء ضعيفا نسبيا الاسبوع الماضي دفعه إلى تسجيل خسائر جماعية لمؤشراته الثلاثة متأثرا بالضغوط البيعية التي شملت طيفا واسعا من الأسهم القيادية والصغيرة معا.

وأضاف تقرير شركة بيان للاستثمار أن السوق شهد عمليات جني أرباح انعكست سلبا على أداء المؤشرات الثلاثة وخصوصا السعري الذي تراجع في الجلسات الثلاث الأولى من الاسبوع غير أنه تمكن في جلسة التداول الأخيرة من تعويض جزء من خسائره للقوى الشرائية التي شهدتها الجلسة.

وأوضح أن السوق شهد

«QNB»: هل تصبح منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بمثابة صين ثانية؟

الاتحاد شركات الهاتف الجوال (جسي اس إم). ما الذي يمنح منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من تحقيق نمو أسرع، ومن أن تصبغ الصين الثانية؟ تحتاج المرحلة الثانية من النهضة الاقتصادية الأفريقية لأن تكون مدفوعة باستثمارات ضخمة في البنية التحتية وسياسات اقتصادية محفظة ومتوازنة لدعم النمو في القطاعات الأخرى من الاقتصاد.

والنفط الخام وغيرها، جاء النمو الاقتصادي الجديد مدفوعا بصفة متزايدة بالطبقة الوسطى الأفريقية الأخذة في التعاطف. وعلى سبيل المثال، فإن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي أسرع أسواق الهاتف الجوال نمو في العالم، حيث تضاعف نمو تراخيص الهاتف الجوال بمتوسط نسبة مركبة بلغت 44% خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2012 وفقا

وهذا يجعل من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ثاني أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، كما يبرر لنا أن نسال: هل تصبح أفريقيا جنوب الصحراء بمثابة صين ثانية؟

ونكرت المجموعة انه سيكون من الضروري تنفيذ استثمارات قوية في البنية التحتية ومتابعة العمل بسياسات متحفظة بشأن الاقتصاد الكلي إذا كان للمنطقة

قال تقرير اقتصادي متخصص صادر عن مجموعة «QNB» أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تواصل زخم نموها السريع. ووفقا لأخر تقديرات المجموعة QNB، بلغت نسبة النمو في هذه المنطقة 5% في عام 2013 ويتوقع لها أن تصل إلى نسبة 6,0%/6,5% خلال هذه السنة على خلفية الإنفاق الاستثماري الضخم وتنامي حجم الطبقة الوسطى.